المحـــاضـــرة الثـــالثة

المحـــور الثـــاني: تقييـــم أداء البنـــــوك

I. تعـريف ومـراحل تقييـم الأداء في البنـــوك:

1. تعريف تقييـم أداء البنـــوك:

ضمن ضوابط المشروعية وبدرجة عالية من الكفاءة المعبر عنها بتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف والأعباء مع تحقيق جانب المساهمة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية1.

عموما يمكن القول أن تقييم الأداء هو مجموع الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة و كفاءة البنك في إدارة نشاطه في مختلف جوانبه الإداري و الإنتاجي و التقني و التسويقي و التخطيطي خلال فترة زمنية محددة و مدى مهارته في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية و الكمية و الجودة المطلوبة و بيان مدى قدراتها في تطوير كفائتها سنة بعد أخرى إظافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على البنوك الأخرى عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها و ابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا و تطورا في مجال عملها2.

*تقييم الأداء هو عبارة عن وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاء45.

*كما عرف أيضا تقييم الأداء على أنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط وحدة إقتصادية بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقا بهدف الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها، مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الإنحرافات، وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة هي سنة في الغالب5.

*كما أعطي مفهوم آخر لعملية تقييم الأداء على أنها مجموعة من الإجراءات والنسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق الأهداف التي أقيمت الوحدة الاقتصادية من أجلها6.

*هو مجموعة الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة قصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف لتقدير مستوى فعالية أداء النشاط، كما تقاس وتقارن فيه عناصر مدخلات النشاط قد تم

2. مراحل تقييـم الأداء في البنـــوك:

إن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية تمر بعدة مراحل يمكن إجمالها فيما يلي:

<u>المرحلة الأولى</u> : جمع البيانات والمعلومات الإحصائية، حيث تتطلب هذه العملية توفر البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة مثل : القيمة المضافة، كمية و / أو قيمة الإنتاج، عدد العمال، الأجور وغير ذلك من أجل حساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم وذلك لعدة سنوات لمختلف النشاطات.

المرحلة الثانية : مرحلة تحليل البيانات والمعلومات ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري.

المرحلة الثالثة : تتم إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة.

المرحلة الرابعة : تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح الذي صاحب أداء البنك التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها.

المرحلة الخامسة : تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة إلى جانب تزويد الإدارات والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات للاستفادة منها في صياغة الخطط المستقبلية وزيادة فعالية المتابعة والرقابة

II. أساليب تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية :

يهدف تحليل القوائم المالية للبنك التجاري إلى معرفة الموارد المالية للبنك ومجالات توظيفها، والحكم على نتائجه، ومن أهم أساليب تحليل القوائم المالية للبنك التجاري نجد:

1. التحليل المالي بأسلوب النسب المالية:

يكشف التحليل المالي للميزانية عن الوضع أو المركز المالي للمؤسسة، وهو يهدف إلى تقديم تقويم مالي يسمح باتخاذ قرارات من أطراف معينة، سواء كانت داخل المؤسسة (إدارة المؤسسة) أو خارجها (المقرضين، المساهمين المحتملين... إلخ) وحتى تكون نتائج التحليل مجدية بالنسبة لمتخذ القرار، يتعين أن يتسم الافصاح عن القوائم المالية والبيانات المالية بشكل عام بالدقة والمصداقية.

يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك التجارية، حيث تعرف النسب المالية بأنها علاقة بين بنود الميزانية أو لبعض بنود قائمة الدخل بعضها بالبعض الآخر بقصد الكشف عن نواحي الضعف أو القوة في أداء البنوك التجارية.

وتصنف النسب المالية في البنك التجاري إلى خمس مجموعات أساسية وهي : نسب السيولة، نسب كفاية رأس المال، نسب درجة النشاط، نسب الربحية و نسب قياس المخاطر.

المحـــاضـــرة الثـــالثة

1. تقييم أداء البنوك من خلال مؤشرات السيولة:

السيولة هي أن يكون البنك قادرا على سداد الالتزامات المطلوبة منه في الأجل القصير في فترة استحقاقها دون أن يتحمل أي خسارة، بتوفير أموال سائلة أو القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد خلال فترة قصيرة دون خسارة.

أ. **نسبة الرصيد النقدي**: تحسب هذه النسبة بقسمة النقدية بخزينة البنك على الودائع.

إلا أن الرصيد النقدي في البنك التجاري يتأثر بعمليات السحب والايداع، ونظرا لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين فإنهما عادة لا يتعادلان، ويترتب على ذلك تغيير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري.

بينما يرى آخرون أن تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقدية لدى البنك}}{\text{الودائع بالعملة المحلية + الالتزامات الأخرى}}$$

ب. نسبة السيولة العادية: تعبر عن قدرة البنك التجاري على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء وإستبعاد من يتضح عدم قدرته على استرداد القرض من هذه النسبة، ومتابعة مركز العميل، التعاملات السابقة مع العملاء، مراقبة عمليات السحب والايداع، ومتابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة الائتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العادية} = \frac{\text{بسط نسبة الرصيد النقدي + مجموعة الأصول غير النقدية شديدة السيولة}}{\text{مقام نسبة الاحتياطي القانوني + التزامات أخرى}}$$

وتمثل مجموعة الأصول شديدة السيولة مختلف العناصر القابلة للتحويل إلى نقد بسرعة أو الحصول بضمانها أو مقابلها على النقد من البنك المركزي.

2. تقييم أداء البنوك من خلال مؤشرات الربحية:

تستخدم هذه النسب لقياس كفاءة وفاعلية البنك في توليد الأرباح التي تكون لها العلاقة ببعض الأسس، مثل المبيعات، الموجودات وحق الملكية، وإذا لم يحصل البنك على ربح كافي فإن بقائها طويل الأجل سيكون مهددا، أما المؤشرات المستخدمة لقياس هذه النسب هي:

أ. **هامش الفائدة:** وتشمل الأصول العاملة كافة الأصول باستثناء الأصول الثابتة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

هامش الفائدة= (الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة) / الأصول العاملة

ب. **هامش صافي الربح من الفوائد:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

هامش صافي الربح من الفوائد = صافي الربح بعد الضرائب / الفوائد الدائنة

ج. **درجة استخدام الأصول:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

درجة استخدام الأصول = الفوائد الدائنة / الأصول

د. **العائد على الأصول:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب / الأصول